

«مجلس العلاقات» يناقش «التطرف» وإحياء مبادرة السلام

● ملك الأردن: حل القضية الفلسطينية مدخل لجميع الصراعات في المنطقة
● الصقر: تفعيل دور الجامعة العربية وزيارة واشنطن لطرح وجهة النظر حيال السلام



الصقر مترئسا اجتماع «مجلس العلاقات» الرابع أمس

بينما أكد العاهل الأردني محورية القضية الفلسطينية، معتبرا أن حلها بشكل عادل وشامل مدخل لحل جميع الصراعات في المنطقة، قال محمد الصقر إن مجلس العلاقات العربية والدولية سيقاوم مستجدات القضية الفلسطينية ومصير المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وعملية السلام.

محورية القضية الفلسطينية

وبخصوص جهود تحقيق السلام في المنطقة، والتي يركز عليها الاجتماع الدوري للمجلس هذا العام، أعاد الملك التأكيد على محورية القضية الفلسطينية، وأن حلها بشكل عادل وشامل يمثل مدخلا لحل جميع الصراعات والنزاعات في المنطقة.

استعرض العاهل الأردني، بحسب ما أوردت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) موقف بلاده الثابت تجاه دعم مساعي حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة استناداً إلى حل الدولتين وبادرة السلام العربية، لافتاً إلى الجهود الأردنية المستمرة في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

تعزيز التنسيق العربي

وخلال اللقاء، الذي تناول أهمية تعزيز التشاور والتنسيق بين الدول العربية حيال مختلف القضايا والتحديات، جرى استذكار دور الراحل الكبير الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وجهوده للدفاع عن الأمة العربية، وحكمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في قيادة الشقيقة المملكة العربية السعودية بكل اقتدار.

الدور الذي

يؤديه المجلس أصبح مؤثراً ما يتطلب أخذ زمام المبادرة لمعالجة الكثير من القضايا

الصقر

وإنما يجب أن تتراقف محاربه مع جهد حقيقي لإيجاد الحلول للمشاكل التي تعانيها المنطقة. يذكر أن مجلس العلاقات العربية والدولية تأسس في الكويت عام 2009 كمنظمة أهلية عربية دولية مستقلة وغير ربحية، ويعمل على رفد ودعم القرار العربي في ما يخص العلاقات القومية والدولية بالراي الموضوعي والمعلومة الصحيحة.

لقاء مثمر

من جانبه، ذكر رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، عضو المجلس، فؤاد السنيورة أن اللقاء مع ملك الأردن كان مثمراً، وتناول عدداً من القضايا والتحديات التي تعانيها المجتمعات العربية والإسلامية، وفي مقدمتها استمرار الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وموضوع مكافحة الإرهاب، والمقاربات المتعلقة بالنهوض بالمؤسسات الإسلامية، وتعزيز التنمية في المناطق العربية، إضافة إلى التكامل العربي.

وأكد السنيورة أن هذه النقاشات تقتضي موقفاً جديداً، ومقاربة جديدة، لأن هناك دولاً عربية وإسلامية وأخرى صديقة ترى حاجة لمعالجة هذه التحديات في ضوء التجانس بينها من فهم لطبيعة المشاكل والأسلوب الذي يجب أن يعتمد للتعامل معها، بما فيها موضوع الإرهاب. وأشار، في هذا الإطار، إلى أن الإرهاب ليس قضية منفردة،

حكومية، الأمر الذي يوفّر له حرية التحرك والتواصل والاستفادة من خبرات الأعضاء، لجهة تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف العربية، وعكس المواقف العربية في المحافل الدولية بكل قوة.

إحياء مبادرة السلام

وفي تصريح لـ «كونا»، أكد الصقر عقب ترؤسه اجتماع المجلس في عمان أمس، أن اجتماع المجلس الرابع سيناقش على مدى يومين سبل إعادة إحياء مبادرة السلام العربية مع إسرائيل، في ظل ما آلت إليه المباحثات الفلسطينية - الإسرائيلية، وبحث الأوضاع في الشرق الأوسط، والدور العربي المطلوب لرسم إطار مستقبل المنطقة، ووضع النظام العربي ومستقبله وعلاقته بالنظام الإقليمي.

وقال الصقر إن المجلس سيناقش أيضاً مستجدات القضية الفلسطينية ومصير المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وعملية السلام في الشرق الأوسط. وأضاف أن الاجتماع سيناقش كذلك تطورات الأوضاع في

ودعم قضايا الأمتين العربية والإسلامية في مختلف المحافل الدولية، ومساعيه الدائمة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وحضر اللقاء رئيس الديوان الملكي الهاشمي، وزير الخارجية وشؤون المغتربين، مدير مكتب الملك.

وفي مقابلة مع «بترا»، قال رئيس مجلس العلاقات العربية والدولية محمد جاسم الصقر إن اختيار الأردن لعقد الاجتماع الدوري الرابع للمجلس يأتي لما تؤديه المملكة من دور محوري في القضية الفلسطينية، وجهود محاربة الإرهاب، وتقريب وجهات النظر العربية، ولارتباطها بعلاقات طيبة مع كل الدول العربية.

مكافحة الإرهاب

وأضاف الصقر أن اللقاء بحث جهود مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، معتبراً أن للأردن دوراً أساسياً في هذا الجهد، لما له من دور إقليمي وعلاقات قوية مع المجتمع الدولي.

وأوضح أن مجلس العلاقات العربية والدولية مؤسسة مجتمع مدني عربية غير

جهود الملك الأردني

من جانبه، ثمن الصقر وأعضاء الوفد، الذي ضم محمد بن عيسى، نائب رئيس المجلس، وهاشم المصري، وعمرو موسى، وفؤاد السنيورة، ومصطفى البرغوثي، ومصطفى عثمان اسماعيل، جهود الملك في تعزيز العمل العربي المشترك، وإبراز



...ومصافحاً أعضاء «مجلس العلاقات»



الملك عبدالله مصافحاً فؤاد السنيورة



الملك الأردني مستقبلاً للصقر

فرنسا: زيارة فاييوس للكويت مهمة

عام 2013 بلغ 1.8 مليار يورو (1.92 مليار دولار)، مقارنة بـ 1.2 مليار يورو (1.2 مليار دولار) عام 2012 و 467 مليون يورو (1.14 مليار دولار) لعام 2011. وأوضح ندال، أن الزيادة التي شهدتها العلاقات التجارية في 2013 كانت جراء الارتفاع الحاد في الصادرات الفرنسية إلى الكويت حيث بلغت نسبة 139 في المئة إلى جانب زيادة في مشتريات فرنسا من المنتجات النفطية المكررة من الكويت وإصفاً عام 2013 بأنه «استثنائي».

وأوضح، أن نسبة حصة بلاده السوقية في الاقتصاد الكويتي تبلغ نحو 5.4 في المئة ولا تزال صغيرة وتأتي في المرتبة التاسعة من بين البلدان التي تتعامل معها دول الخليج. وأكد ندال أن فاييوس سيسعى خلال زيارته الكويت إلى رفع مستوى التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين لاسيما مع تدشين السياسة الجديدة «الدبلوماسية الاقتصادية» بعد توسع سلطات الخارجية الفرنسية لتشمل وزارة التجارة. وأعرب عن اهتمام وفد رجال الأعمال المرافق لفاييوس بعدد من المشاريع في دولة الكويت، ومنها قطار الأنفاق «مترو»، ومحطة لتحلية المياه وبنية المطار الجديد.

أكدت فرنسا أهمية زيارة وزير خارجيتها لوران فاييوس إلى الكويت اليوم، لافتة إلى مناهة العلاقات السياسية الثنائية والتطور المستمر للعلاقات التجارية بين البلدين.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية رومان ندال لـ «كونا» أمس، إن الزيارة تأتي في وقت بالغ الأهمية إثر الاحتفال بمرور 50 عاماً على تأسيس العلاقات الدبلوماسية الفرنسية الفرنسية. وأضاف ندال في هذا الشأن، أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين شهدت ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ 30 عاماً، لافتاً إلى أن استئناف اللجنة الاقتصادية المشتركة بين فرنسا والكويت العام الماضي، ساهم في رفع مستوى العلاقات التجارية.

وبحسب لأحدث بيانات وزارة الاقتصاد الفرنسية، وبعد تراجع لعدة سنوات، سجلت العلاقات التجارية الثنائية بين فرنسا والكويت ارتفاعاً

واتس أب، استغرام، وقطع الخدمة عن أرقام الهواتف النقالة والأرضية الموضحة على تلك الإعلانات.

وشدد على أن «فرق الرصد والإزالة»، استطاعت حصر المخالفات كافة، وإزالة جميع مظاهر جمع التبرعات العينية المخالفة، مثل صناديق جمع الملابس التي عادت مرة أخرى إلى الواجهة بعد توقف 6 سنوات، بعدما استطاعت الوزارة القضاء عليها في جميع مناطق الكويت وتحتضن أعدادها آنذاك، الآلاف. وقال، إن «عودة صناديق جمع الملابس من جديد، كانت بطريقة أخرى، بحيث تُنصب في الصناديق والأكشاك دون وضع أسماء للجهات الخيرية التابعة لها، وتكون مجهولة المصدر».

وأكد أن «هذا الأمر يشكل خطورة أكبر مما كانت عليه في السابق، لاسيما أن وجود أكشاك مجهولة يعني استفحال مشكلة جديدة، وهي قيام أفراد مجهولين بوضعها، ما يؤكد أنه بعدما التزمت الجمعيات الخيرية بالقرارات والنظم المتعلقة بجمع التبرعات، ظهرت لنا مجاميع غريبة على العمل الخيري، لافتاً إلى أن «فرق العمل الميداني قامت برصد هذه الصناديق وإزالتها بشكل مباشر بالتعاون مع بلدية الكويت، ومساندة وزارة الداخلية».

تحسن تقييم الكويت في مكافحة «الإرهاب»

جورج عاطف

النشاط الميداني للعمل الخيري في البلاد، رصدت في الفترة بين 20 ديسمبر 2014 و 10 يناير الجاري، 87 مخالفة خاصة بجمع التبرعات النقدية والعينية بطرق مخالفة للقانون»، لافتاً إلى أن «نصيب الأسد من المخالفات المقررة كان من جانب الأفراد بواقع 60 مخالفة، فيما اقترفت الجمعيات الخيرية 21 مخالفة، و6 مخالقات لجهات أخرى غير معلومة».

وأضاف، أنه «من ضمن المخالفات المرصودة، اكتشاف محل تجاري متورط في جمع تبرعات نقدية وعينية بطرق مخالفة تسيء للعمل الخيري، وتضع أهدافه المرجوة»، مشيراً إلى أنه «تمت مخاطبة وزارة التجارة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق صاحب الرخص التجارية».

وعن بقية المخالفات المقررة، ذكر العمار أنه تمت مخاطبة كل من وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق الأفراد المخالفين، إضافة إلى مخاطبة وزارة الإعلام لاتخاذ ما يلزم بحق ناشري إعلانات جمع التبرعات المخالفة في الصحف المحلية، فضلاً عن مخاطبة وزارة المواصلات لتتبع الإعلانات التي تستجدي عطف المتبرعين للبرقع لجهات مجهولة عبر وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك، تويتر،

87 مخالفة جمع تبرعات نقدية وعينية، رصدتها فرق الرصد والإزالة المنبثقة من لجنة متابعة النشاط الميداني للعمل الخيري في البلاد بين 20 ديسمبر 2014، و10 يناير الجاري»

أكد مدير إدارة الجمعيات الأهلية، مدير إدارة الجمعيات الخيرية والمراتب بالإدارة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ناصر العمار، أن «الإجراءات الجادة التي اتخذتها حكومة الكويت بشأن مكافحة الإرهاب وتمويله، ومكافحة غسل الأموال، تحسن تقييمها الدولي، وتعمل على رفع اسمها من القائمة «المرادية» للدول الأقل التزاماً بحمائية هاتين الجريمتين.

وعن المراجعة الدولية التي تنتظر البلاد، توقع العمار في تصريح صحفي أمس «أن يكون موقف الكويت أفضل بكثير من السابق، لاسيما بعد تلافيتها العديد من الملاحظات التي سجلت عليها في السابق، والتزامها بتنفيذ المطالب الدولية، مثل إقرار قانون مكافحة دعم الإرهاب، وإنشاء وحدة التحري المالية، إلى جانب العديد من الإجراءات الأخيرة التي قامت وزارة الشؤون بتنفيذها أخيراً».

87 مخالفة

وبشأن مخالفات العمل الخيري في البلاد قال، إن «فرق الرصد والإزالة المنبثقة من لجنة متابعة